

وقد ازدادت قيمة استيراد النفط (بنسبة 68,3)، والغاز الطبيعي (بنسبة 55,4٪)، في ضوء ارتفاع أسعارهما في الأسواق العالمية بصورة حادة.

أما بالمقياس الشهري، أي مقارنة بين تموز/يوليو وحزيران/يونيو من العام الجاري، فقد ارتفعت الصادرات التشيكية بنسبة 3٪، مقابل انخفاض الواردات بنسبة 7,4٪. وخلال الأشهر الـ 12 الأخيرة ارتفعت الصادرات بنسبة 15,9٪ مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 10٪ فقط. ذلك يعني بالقيمة المطلقة تحقيق فائض في ميزان التجارة الخارجية قيمته 31,2 مليار كرون.

وتحسن ميزان التبادل التجاري بين الجمهورية التشيكية ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى في تموز/يوليو الماضي بصورة ملحوظة، وسجل فائضا لصالح الجمهورية التشيكية بلغت قيمته 6,1 مليارات كرون

وأشار تقرير مكتب الإحصاء إلى تبديل ميزان التبادل التجاري لصالح الجمهورية التشيكية مع نخبة من الدول التي كانت التجارة التشيكية معها تسجل عجزاً تقليدياً. هذا القول ينطبق على التجارة مع بريطانيا، واليابان، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية (حقق التبادل التجاري مع البلدان الأربعة فائضا قيمته 0,3 مليار كرون بعد أن كان عجزه يبلغ 1,7 مليارات).

تحسن متواصل في ميزان التجارة الخارجية

سجل ميزان التجارة الخارجية التشيكية فائضا جديدا في تموز/يوليو الماضي. واعتبر الخبراء ذلك حدثا تاريخيا لأن ميزان التجارة الخارجية يسجل تقليديا في الشهر المذكور من كل عام عجزا كبيرا وذلك منذ قيام الجمهورية التشيكية كدولة مستقلة سنة 1993. وبلغت قيمة فائض ميزان التجارة الخارجية التشيكية 1,2 مليار كرون.

مقارنة بها في نفس الشهر من عام 2004 (أي وفق المعيار السنوي). وكان لصادرات الجمهورية التشيكية من تقنيات الحاسوب (الكومبيوترات) دور هام في تحقيق فائض الميزان، إذ بلغت حصتها منه 3,6 مليارات كرون، فيما بلغت حصة سيارات الاستخدام الشخصي من إجمالي الفائض حوالي 3 مليارات كرون. من جهة أخرى تراجعت القيمة الإجمالية للصادرات التشيكية من وسائل النقل الأخرى بمقدار 0,4 مليار كرون، وانخفضت صادراتها من الآلات المستخدمة في توليد وتوزيع الطاقة بنحو 0,3 مليار كرون.

**تقنيات الحاسوب
وسيارات الاستخدام
الشخصي دور مهم
في تحقيق فائض
في ميزان التجارة
الخارجية**

جاء ذلك في تقرير أخير لمكتب الإحصاء التشيكي مؤكدا أن ميزان التجارة الخارجية التشيكية سجل فائضا بلغت قيمته منذ مطلع هذا العام وحتى نهاية الشهر السابع منه 42 مليار كرون. ويعود الفضل في تحقيق ذلك الفائض لمنتجي ومصدري الآلات ووسائل النقل التشيكية في المقام الأول. فقد سجل ميزان التبادل التجاري لهذه المنتجات فائضا لصالح الجمهورية التشيكية بلغت قيمته 8,3 مليارات كرون. وسجلت تجارة الشركات المنتجة والمصدرة للخامات والمواد نصف المصنعة ومنتجات الصناعة الكيماوية فائضا لا يقل عن خمسة مليارات كرون. بالمقابل زاد عجز ميزان التبادل التجاري في بند الوقود بمقدار 2,6 مليار كرون، والمشروبات والتبغ ومنتجاته بمقدار نصف مليار كرون.

وأفاد أحدث تقارير مكتب الإحصاء التشيكي حول التجارة الخارجية بأن صادرات البلاد في تموز/يوليو الماضي من الآلات ووسائل النقل ارتفعت بنسبة 4٪

في دراسة حديثة قام بإعدادها المعهد الاقتصادي في العاصمة البريطانية لندن أعتبرت الجمهورية التشيكية من أكثر الدول في وسط أوروبا جاذبية للاستثمار الأجنبي. وجاء ضمن الدراسة البريطانية ان بعض الدول الحديثة العهد في الاتحاد الأوروبي والتي كانت في المرحلة السابقة دولا شيوعية توفر بشكل عام فرصا استثمارية أفضل من دول الاتحاد الأقدم في العضوية. وان العاصمة التشيكية براغ تأتي في المقدمة تليها بودابست المجرية ثم براتيسلافا السلوفاكية. وقد اعتمدت هذه الدراسة البريطانية في اعداد التقرير على عدة عوامل رئيسية مثل مستوى التعليم في البلد والنمو الاقتصادي المتوقع ومستوى تأهيل الأيدي العاملة والقدرة الاستيعابية للسوق المحلية. ويشار الى ان تشيكيا كانت قد استفادت مؤخرا وبشكل كبير من القروض التي قدمها بنك الاستثمار الأوروبي للبلاد في عدة مجالات.

**الاقتصاد
التشيكي
إلى المستوى
الأوروبي الغني**

